

إرادة التنمية لدى النخب السياسية في العراق
The political elites in Iraq have the will for development

تاريخ القبول: 2024/11/28

تاريخ الإرسال: 2024/03/16

السياسية، هي المشرعة المنفذة للمشاريع
التنموية في البلاد.

ويقدر تعلق الأمر بالتنمية فقد كانت هذه
النخب السياسية هي أمام مهمة تاريخية
تعمل من خلالها في تنمية البلاد وأخذه إلى
بر الأمان، من خلال المحافظة على استقراره
السياسي، وبث الروح فيه من خلال
احتضان أبناء الشعب العراقي والعمل على
رفع مستوياتهم المعيشية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ النخب
السياسية؛ العراق بعد عام 2003.

Abstract:

Development is one of the important issues at the present time, which is what a country like Iraq needs, especially since this country has suffered a lot from political change, the last of which was in 2003, and due to the country's need, countries that suffer from change in politics, and one of the countries that

عقيل فالخ سلمان*
Aqeel Faleh Salman
جامعة القاسم الخضراء - العراق
Al-Qasim Green University
Aqeel-aljanabi@vet.uoqasim.edu.iq

ملخص:

تعد التنمية من المواضيع المهمة في وقتنا
الحاضر لما يحتاجه أي بلد كالعراق، سيما وأن
هذا البلد عانى كثيرا كان آخرها عام 2003م،
وبفعل حاجة البلد إلى التنمية كان البلاد
وواقعه التنموي بيد مجموعة من الأحزاب التي
مسكت السلطة بعد التغيير السياسي،
الأمر الذي أدى إلى أن تكون هذه النخبة

have transformed into change. The plan implemented for the project implemented for the project.

Preserving its political stability, instilling spirit in it, embracing the Iraqi people and working to increase their living standards.

Keywords: development; political elites; Iraq after 2003.

* - المؤلف المراسل.

مقدمة:

إن العلاقة بين التنمية والنخب السياسية كبيرة جداً، إذ التنمية بحاجة إلى نخبة سياسية تمتلك إرادة كبيرة تقع عليها مسؤولية البناء في البلد، كما أن عملية البناء هي بالأساس بحاجة إلى أجواء قادرة على أن تجرى بضوئها وهذا بحاجة إلى استقرار سياسي كبير، لذا إن الدور التنموي للنخبة السياسية، يتحدد بناءً على الأوضاع السائدة في المجتمع الذي توجد فيه هذه النخبة، ويكون محكوماً بخصوصيات المجتمع، ومن ثم التقاليد لسياسية السائدة فيه، التي أما أن تفعل هذا الدور في دعم عملية التنمية، أو تحجمه في إطار محدود، وهذا يتوقف على مدى النضج السياسي للنخبة ذاتها ومن ثم جماهيرها، التي تدعم أو تعرقل هذا الدور، وإدراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من تحديات وأزمات قد تعرقل مسيرتها أو تنصيبها بالشلل، ويمكن دور النخبة هنا في تهيئة الأحوال العامة للدولة من مختلف النواحي وبناء البيئة الصحية للتنمية السياسية، وتهيئة الأرضية المناسبة للشروع في هذه العملية، وتجاوز أية أزمات تعترض طريقها.

- **أهمية البحث:** إن أهمية البحث تأتي من إرادة التنمية موضوع هام وبحاجة إلى تظافر النخب السياسية وأجواء تسودها الأمن والاستقرار، لذا فإن النخب السياسية تقع على عاتقها بناء أجواء سليمة للقيام بالعملية التنموية.

- **إشكالية البحث:** أن إشكالية البحث تمحور حول إشكالية مركزية هي "هل امتلكت النخب السياسية إرادة للتنمية"، وحتى يستطيع الباحث الإجابة على هذا التساؤل سوف نتناول ذلك من خلال التساؤلات الآتية:

- ماهي التنمية وما النخب السياسية؟
- هل هنالك دور نخبوي للنخب السياسية في عملية التنمية؟
- ما مستوى تجانس النخب السياسية اتجاه موضوع التنمية في العراق؟
- **فرضية البحث:** على الرغم من وجود مؤشرات للاستقرار السياسي في العراق

إلا النخب السياسية لم تكن بالمستوى المطلوب في رسم مشاريع تنمية قادرة على خلق أجواء تغيير واقع الفرد العراقي.

- **منهجية البحث:** تم استخدام المنهج التحليلي النظري كون هذه الدراسة تمثل تحليل مضمون لواقع التنمية في العراق ومدى إرادة تلك النخب السياسية في بناء مشاريع تنمية، فضلاً عن وجود أجواء يسودها الاستقرار السياسي في البلاد، كما تم استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف الظاهرة المدروسة.

- **هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث إلى تمهيد حول (التنمية والنخب السياسية) وثلاث محاور، أما المحور الأول: إرادة التنمية لدى النخب السياسية، في المحور الثاني فقد كان حول دوافع النخب السياسية التنموية ومستوى تجانسها، وأخيراً المحور الثالث فكان حول دور النخب السياسية في التنمية، وختم البحث بخاتمة وقائمة مصادر.

تمهيد: التنمية، النخب السياسية:

لا شك أن موضوع يتعلق بالتنمية والاستقرار السياسي يقع على كاهل النخب السياسية، والأخيرة هي مسؤولة كل المسؤولية اتجاه الجماهير، لتطبيق خطط تنمية قادرة على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإن هذا البلد يحتوي على كثير من الموارد الاقتصادية القادرة على تغيير واقع هذا البلد، وهو بحاجة فقط إلى إرادة من قبل النخب السياسية، لتوجيه هذه الموارد، وهذا ما سنتعرف عليه لاحقاً.

أولاً: التنمية

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا



التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصادات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع⁽¹⁾.

ويشتق لفظ "التنمية" من "نمي" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ "النمو" من "نما" ينم ونماءً فانه يعني الزيادة ومنه ينم ونموا، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه، وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية، فانه لا يعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة)⁽²⁾.

تبقى التنمية مرتبطة دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلج علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، يذهب الساسة مثلاً وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل إلى الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يفهم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذٍ إلى عملية استدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية⁽³⁾.

ثانياً: النخب السياسية

رغم اختلاف التوجهات الأيديولوجية، إلا أن المواقف النظرية المختلفة تشابهت



إلى حد كبير في فهمها لمفهوم "النخب السياسية"، تشير النخبة السياسية إلى الجماعة السياسية التي تمارس هذه السيطرة على الأوضاع السياسية، أما مفهوم الطبقة المسيطرة أو الحاكمة فهو يشير إلى كتلة اعرض من أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التي تملك القوة وتمارسها، وتفترض ممارسة القوة بطبيعة الحال علاقات مع الطبقات الاجتماعية وتفاعلات مع جماعات وفات مختلفة، ولا شك أن مثل هذا التعريف يمكننا من فهم النخب السياسية على أنها جماعات اجتماعية مختلفة المستويات. وكما قال أنطوني جيدنز بحق فإن مفهوم النخبة يمكن أن ينطبق على أولئك الذين يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي والمفهوم بذلك يمكن أن ينطبق على نخبة الممثلين والرياضيين كما ينطبق بنفس القدر على نخبة رجال السياسة أو رجال الاقتصاد⁽⁴⁾.

ولعل فكرة تعددية النخبة التي أشار إليها "سكوت"، تعد إضافة مهمة على مفهوم النخبة فلقد أصبح المفهوم أكثر اتساعاً بحيث لم يعد يقتصر على النخب السياسية فحسب، وإنما أصبح يضم أيضاً فئات كثيرة، ولقد جاء ذلك على أيدي السلوكيين وعلى رأسهم "روبرت دال" حيث انهم رفضوا مفهوم النخبة نظرية ومنهجية، لأنه يفترض أن القوة توزع في المجتمع توزيعاً صفرياً حيث تمتلك جماعة واحدة كل القوة في مقابل حرمان بقية الجماعات منها، لقد أفسحت الصياغات النظرية المحدثة مكاناً لمفهوم النخب المتعددة وذلك من منطلق الفهم، فينطلقون من فهم تعددي للحياة الاجتماعية والذي يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة⁽⁵⁾.

هناك تعاريف كثيرة للنخبة، إلا أن أكثرها وضوحاً هو التعريف الذي يشير فيه أصحابه إلى أنها، كلمة تطلق على أولئك المميزون في ميدان عملهم أو في وسطهم الذي يعملون فيه، فرجال الدين هم نخبة بين مجموعة من عوام المتدينون، وشيوخ العشائر هم نخبة مقارنة مع مجموع أبناء العشيرة⁽⁶⁾.



المحور الأول: النخب السياسية في العراق

يتأثر الدور التنموي للنخبة السياسية بالعديد من العوامل تتعلق بالنخب السياسية وطبيعتها التكوينية فضلا عن وعوامل أخرى تتعلق في البيئة الخارجية وكما يلي:

أولا: مستوى النضوج السياسي للنخب بعد عام 2003

العامل المتعلق بدرجة النضوج السياسي لهذه النخبة باعتبارها نخبة ممسكة بزمام النظام المسؤول عن أي عملية تنمية، الآن دورها يتأثر هنا بدرجة تماسك هذه النخبة، ووجود العناصر الكفوة فيها ممن يمتلك مؤهلات القيادة والتعبئة والتغيير وحيازة إرادة التنمية، فضلا عن إمكانية توحيد الرؤى داخل مكونات هذه النخبة باتجاه صياغة موقف مود للنشاط التنموي⁽⁷⁾، على النضوج السياسي فكرا وعملا قويا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى⁽⁸⁾.

هناك بعض المؤشرات على النضج في المواقف السياسية وفي الممارسات أيضا، ولكن يبقى المؤشر الأساس سياسيا بامتياز، وله علاقة بموضوع حوار المتخصصين السياسيين، فبمقدار ما ينجز في هذا الموضوع (الحوار) الذي يفتح أفقا في الانسداد السياسي، ستصطلح وتنفرج الأزمت الأخرى المتولدة⁽⁹⁾.

وعلى الرغم من حداثة التجربة السياسية في العراق إلا مستوى النضوج السياسي للنخب السياسي ظهر من خلال موضوع المصالحة الوطنية على سبيل المثال، إذ غاب عن هذه القوى عمل مهم كان يقع على عاتقها وهو المعارضة البرلمانية!! لماذا غابت المعارضة البرلمانية عن العملية الديمقراطية في العراق طيلة السنوات الماضية بالرغم من معرفة الجميع بان المعارضة هي أحد أقطاب الديمقراطية الأصيلة؟ لو أردنا أن نكون صريحين سنقول بأن إصرار الجميع على أن يكون شريكا في الحكومة والسلطة هو أهم أسباب غياب المعارضة البرلمانية إضافة إلى غياب النضج السياسي لدى البعض وغياب ثقافة المعارضة؟

لقد اضر غياب ثقافة المعارضة كثيرا بدور البرلمان الرقابي، ففي كل برلمانات العالم توجد اغلبه برلمانية تدعم الحكومة، وتوجد في المقابل جهة معارضة يكون واجبها تقويم عمل الحكومة ومراقبة الأداء التنفيذي من أجل أن يلعب البرلمان دوره الرقابي كأعلى سلطة رقابية في البلاد، هو أن الكثير من مستلزمات الديمقراطية لم تتحقق، وفي مقدمتها عدم وجود هذه المعارضة البرلمانية الإصلاحية⁽¹⁰⁾. لذا وعلى الرغم من اختلاف مستويات النضوج لدى الطبقات السياسية في العراق إلا موضوع غياب المعارضة جعل البعض يصنف هذه النخب بالمصلحية، ولكون النظام السياسي في العراق نظاما برلمانيا لوحظ تشكيل الحكومات الائتلافية في كثير من الحكومات المنتخبة الأمر الذي جعل هذه الفرق السياسية بعيدة كل البعد عن المعارضة السياسية.

ثانيا: مدى إمكانيات هذه النخب في تحقيق التماسك الاجتماعي

العامل المتعلق التماسك الاجتماعي وقدره هذه النخب على توفير مستلزمات التنمية السياسية، واهما مسألة الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي الذي يعد شرطاً أساسية لنجاح أي دور تنموي وبضمنه دور النخبة السياسية⁽¹¹⁾ والذي يتضح من خلال الآتي:

- **الوحدة الوطنية في العراق:** مفهوم الوحدة الوطنية يرتبط بشكل كبير ومباشر مع مفاهيم اجتماعية أخرى، مثل الانتماء والولاء، ولعل المفهومين الانتماء والولاء قد يراها البعض بأنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة داخل الوطن وبالتالي الوحدة الوطنية⁽¹²⁾.

وتعد قضية الوحدة الوطنية العراقية من اعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة ابرزها: التكوين السياسي، والتكوين الاثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عمدت النظم الحاكمة التي عرفت الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية

والمركزية المفرطة، سببا أساسيا في عدم إيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة الوحدة الوطنية إذا كان هناك دائما جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مُمَشَّة ومغبية واعتماد "الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة أو تحسبه تهديدا للوحدة الوطنية بحسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءا من سياسات العراق الحديث⁽¹³⁾.

النظام السياسي العراقي تقع عليه وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق الوحدة الوطنية، فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تلعب ادورا أساسيا إيجابا وسلبا، في توفير المناخ الوفاقي، أو تفكيكه وتمزيقه، فالنظام السياسي العراقي لا بد وان يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، بدل من أن تنفرد كل اقلية بالولاء والانتماء الخاص بها، والنظام السياسي الذي ينطلق في سياساته وخياراته من مفهوم الدولة للجميع وبالجميع، ويؤسس وظائفها وأدوارها المختلفة تبعا لذلك المفهوم، ويفتح مشروعاتها ومؤسساتها وهيكلها ومناصبها ومسؤولياتها لكافة مكونات المجتمع دون تحيز لهذه المكون⁽¹⁴⁾.

كما أن النخب العراقية الحالية لا تمتلك جذور عميقة في العراق، فهناك خلافات سنية-سنية، شيعية - شيعية، وكردية-كردية، وشيعية سنية كردية-كلها تعيق تحقيق الوحدة الوطنية العراقية، ناهيك عن غياب المؤسسات السياسية الموجهة لبناء السلام وتحقيق الوحدة الوطنية، فضلا عن انعكاسات ظاهرة الفساد، سيما الفساد السياسي على عملية تحقيق الوحدة الوطنية العراقية فالفساد يؤدي إلى تصاعد النزعات والعصبيات القومية والقبلية والطائفية، وهو تعبير عن إخفاق أي نظام سياسي في معالجته، ويؤدي إلى إخفاقه في بناء الوحدة الوطنية، ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي وتعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر⁽¹⁵⁾.

فضلا عن أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وهو ينشئ دولة جديدة، هو



يؤسس لعقد اجتماعي / سياسي بين مكونات الشعب العراقي، ففي قراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة التي كثيرا ما تشير إليها دساتير العالم لتحقيق الوحدة الوطنية⁽¹⁶⁾.

من خلال ما تقدم يتضح أن النخب السياسية في العراق وعلى الرغم من اختلاف توجهاتها إلا أنها غالبا ما كان الوضع السياسي هو الأساس في عملها، واختلفت مواقف هذه النخب بعد عام 2003 عن عام 2014 إذ في بعد عام 2014 كانت النخب السياسية داعمة للتماسك المجتمعي من خلال تأكيدها على تحرير البلاد من الجماعات الإرهابية.

ثانيا: التماسك الاجتماعي

يمكن تعريف التماسك الاجتماعي بالترابط والتضامن بين مجموعات من الناس، والمجتمع المتماسك يتميز بترابطه، والإحساس بالانتماء إلى المجتمع، والثقة وتبادل المنفعة بين الناس نحو المؤسسات ويقاس تماسك المجتمع عن طريق الأسئلة عن الشعور بالالتزام والثقة، والقيم ومشاعر الانتماء⁽¹⁷⁾.

ويقصد أيضا بالتماسك الاجتماعي منظومة الروابط القيمة والثقافية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي يتأسس عليها اجتماع الأفراد أو التي يقوم عليها المجتمع، فإن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرة على أنماط سلوك الأفراد، ومن منظور النظرية الاقتصادية فإن التماسك الاجتماعي هو مفهوم للاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك مرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وقد اضحى التماسك الاجتماعي هدفا عظيمة ومعياره في الوقت نفسه لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

فلا يمكن جعل النمو الاقتصادي قابلا للاستدامة ما لم يتم الحفاظ على التماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقة العامة بين النظام الاقتصادي والجماعة السياسية

والاقتصادية، أن التماسك الاجتماعي يمثل قضية جوهرية لتفادي مساوئ النظام الاقتصادي الحر المنفلت الذي ولد الفردية الأنانية، وأضعف المسؤوليات المشتركة ووسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء⁽¹⁸⁾.

المتتبع لواقع الشارع العراقي يرى أن المجتمع العراقي حريص كل الحرص على تماسكه وعلى وحدته، والدليل على ذلك فتوى لطروحات المرجعية الدينية. وفيما يخص مرجعية السيستاني (دام ظله) فقد وفرت الغطاء والإسناد للقوات الأمنية بشكل خاص ولهيبة الدولة بشكل عام، وساهمت بشكل أساسي في حشد الجماهير الذي خرجت من جميع طوائف العراق المختلفة لدعم المؤسسة الأمنية وتوحيد الوطنية تجاه هدف واحد هو محاربة الإرهاب، وهنا تعتقد المرجعية بجملة من المبادئ والأسس في مواجهة تنظيم داعش⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: مدى مرونة النخب السياسية

العامل المتعلق بالمرونة التي تبديها النخبة السياسية في التعامل مع أنماط النخب الأخرى الموجودة داخل المجتمع كالنخب الثقافية والاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها من جهة، وقابليتها على مد جسور التواصل لتوحيد الفعل المشترك باتجاه أحداث أي تغيير على مستوى المجتمع والدولة من جهة أخرى، عوامل أخرى تتعلق بالاستقلالية السياسية للدولة ودرجة خضوعها لتأثيرات خارجية قد تزيد أو تعيق أو توجه الدور التنموي للنخبة السياسية.

وتظهر مرونة النخب السياسية من خلال الحصول على مكاسب حزبية فعندما صوت مجلس النواب في دورته الأولى، على ثلاثة قوانين هي العف والعام والموازنة الاتحادية لعام 2008 وقانون مجالس المحافظات "بسلة واحدة"، إذ أن كل قانون كان مدعوم من إحدى القوى السياسية غير مستعدة التنازل عنه، وهذه الطريقة التي توصلت إليها الكتل، هي لتجاوز حالة انعدام الثقة بينها، إذ كانت كتلة جبهة التوافق داعمة لقانون العف والعام، وبالمقابل كتلة التحالف الكردستاني داعمة لقانون

الموازنة ومن أجل الحصول على نسبة 17% منها، فيما كان قانون مجالس المحافظات مطلب كتلة الائتلاف العراقي الموحد وهناك توجه لدى بعض الكتل السياسية في مجلس النواب في دورته الحالية "الثانية" من تمرير القوانين المهمة بالأسلوب نفسه "السلة الواحدة" ومن هذه القوانين (قانون تعديل المسالة والعدالة، المدعوم من القائمة العراقية، وقانون ترسيم الحدود، المدعوم من التحالف الكردستاني، وقانون تجريم البعث، المدعوم من التحالف الوطني)، وأن موقف هذه الكتل لا يختلف عن موقف تنظيماها السياسية، بل يوجد تنسيق بين الكتل البرلمانية وهذه التنظيمات الداعمة لهذه الكتل، ويتجلى ذلك واضحا عندما يقدم تنظيم ما، مقترح لمشروع قانون إلى مجلس النواب لمناقشته، وذلك عن طريق الكتلة البرلمانية التي تمثله، ولكن قبل تقديمه لمجلس النواب تحاول الكتلة البرلمانية بصفتها جزءا من الائتلاف الحاكم، أن تفاوض وتعمل على إقناع شركاءها في الائتلاف على دعم مشروع القانون قبل طرحه في مجلس النواب، ومن هذا المنطلق ستعرف الكتلة وبدعم من تنظيمها السياسي، كيف تتناول مشروع القانون خلال النقاش، وسواء تم إقرار هذا القانون أو لم يقر⁽²⁰⁾.

من خلال ما تقدم يتضح أن مرونة النخب السياسية اقتصر على مصالح تتعلق في تحقيق مكاسب سياسية، كما أن ما يسجل على هذه النخب وبسبب الضغط الجماهيري كانت مرنة في اختيار قانون انتخابي يلي كطالب الجماهير بعد عام 2019، وهذا القانون ساهم في صعود الكثير من الوجوه الجديدة إلى البرلمان العراقي.

المحور الثاني: الدوافع التنموية والنخب السياسية ومستوى تجانسها

إن تأثير النخبة السياسية التنموية يتضح من خلال عوامل هي شكل النظام السياسي ومدى تجانس النخبة السياسية واتفقها حول الخطوط الأساسية للحكم والتي سوف نتناولها من خلال الآتي:

أولاً: شكل النظام السياسي

يؤثر شكل النظام السياسية في قدرة النخبة فتأثير النخبة السياسية يزداد كلما ازدادت درجة مؤسسة النظام السياسي، أي كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار⁽²¹⁾.

إن التحولات السياسية التي تمثلت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة، وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة، إن الدور السياسي والاجتماعي الذي لعبته القوى السياسية العراقية بعد سقوط النظام لم يكن بالمستوى المطلوب، والذي قد ينال استحسان شريحة عريضة من الجماهير. فهي لم تستطع ملمة حالة التشطي التي يعاني منها المجتمع العراقي⁽²²⁾.

وفي ملاحظة للنخب السياسية العراقية يرى "عبد الستار الكعبي" أن اتفاق النخب المؤثرة في المجتمع عاملاً حاسماً في رسم وتحديد الشكل النظام السياسي القائم، وتعتمد تلك النخب في رسم الخارطة السياسية للبلاد على تكوين المجتمع من كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، يمكن أن نحدد أهم سمات وخصائص وأدوار النخب الحزبية العراقية بالنقاط الآتية⁽²³⁾:

1- إن النخب السياسية العراقية أعادت إنتاج نفسها من خلال التوافقات (الديمقراطية التوافقية).

2- عدم تطبيقها لشعاراتها وبرامجها السياسية مما أفقد ثقة الجماهير فيها بل وجود فجوة بين السياسي والمتقف.

3- غياب القيادات الحزبية النسوية وهيمنة الزعامات الذكورية.

ثانياً: مستوى تجانس النخبة الحاكمة في العراق

إذ تمت عملية تغيير الدولة وليس للنخبة السياسية الحاكمة فقط، الأمر الذي أجبر المواطن العراقي للعودة إلى هوياته القومية والمذهبية، وهذا أمراً طبعياً سببه

غياب الدولة الوطنية الجامعة⁽²⁴⁾، كما وتميز الواقع السياسي العراقي بوجود مستويين من الحوار مختلفة في درجة الإقبال عليها من القوى السياسية الفاعلة في تحقيقها أو حتى الشروع بها بالرغم من الدرجة القصوى من التدهور التي بلغها الوضع في العراق وكانت مستويات الحوار هي⁽²⁵⁾:

1- المستوى الأول: يتمثل في الحوار بين القوى السياسية نفسها، وقد تباينت نسبة تحقيق هذا المستوى، والذي يمكن أن يكون قد تحقق لأسباب تعود معظمها إلى طبيعة القوى السياسية، من أجل سعيها للوصول والمشاركة في السلطة، لذلك فقد كان الحوار لازماً لكن في مستوى ضيق.

2- المستوى الثاني: تمثل في الحوار بين القوى السياسية والمجتمع، فإنه وبعد سنين لم يصل إلى مستوى التحقيق، والأسباب كثيرة منها، بعض القوى السياسية تقدم المصالح الفردية على الجماعية، فضلاً عن غياب الأرضية الخصبة التي تساعد أو توفر هذا المستوى، كما أن هناك قوى سياسية محملة بقناعات ثابتة قبل دخول أي حوار وهذا يتناقض أصلاً مع فكرة الحوار.

ولم تكن النخب السياسية على مستوى من التجانس، وقد اتضح ذلك جلياً عند قيام إقليم كردستان بإعلانه الاستفتاء في الانفصال عن العراق، وقد أعلن مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان السابق الأمر رقم (109) المتضمن إجراء استفتاء غير ملزم في عام 2017 المحافظات الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية)، بالإضافة إلى مناطق متنازع عليها يسعى الإقليم لضمها في محافظات (ديالى ونينوى وكركوك)⁽²⁶⁾.

من خلال ما تقدم، يتضح أن دوافع النخب السياسية التنموية ارتبط بشكل النظام السياسي الذي كان نظاماً برلمانياً، وما يسجل على هذا النظام سمة الائتلافية التي أخذت تعمل عليها هذه النخب السياسية بعد عام 2003، كما أن مستوى التجانس جعل من النخب السياسية تعمل على تلبية مصالح وأهداف تعمل على

تحقيقها من خلال الانفصال الذي قام به إقليم كردستان بعرضه باستفتاء شعبي.

المحور الثالث: الدور التنموي للنخب السياسية

الدور التنموي للنخب السياسية يتضح جليا في تحقيق البرامج الانتخابية ورسم الخطط التنموية في البلاد وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال الاتي:

أولا: تحقيق البرامج الانتخابية

إن القاسم المشترك بين البرامج الانتخابية هو الدعوة للتغيير الذي اتخذ مسارات عديدة بتعدد الطروحات وقد أخذت عليه الكتل السياسية من أجل تحقيق التنمية⁽²⁷⁾، وهذه بعض من نماذج شعارات الكيانات السياسية التي قسمناها وفق مضامينها كالآتي⁽²⁸⁾:

1- شعارات تحاكي العقل والفكر: وهي الشعارات التي تماثل النموذج الأوربي، الذي يناشد الفكر ويستخدم العقل لتحقيق أماننا النخب، وما يحلم الحصول عليه مثل: للحرية والحياة المثالية (حزب الداعي)، وعهد وبناء (تجمع الاستقلال الوطني)، والوحدة، التنمية، النزاهة"، (ائتلاف الأمل).

2- شعارات تمجد الوطن: شعارات تدغدغ المشاعر الوطنية في حب العراق، والسعي لتحقيق التقدم له، مثل: نحن عراق مصغر، نعمل معا لبناء العراق الأكبر (تجمع النهضة الشامل)، وأرواحنا فداء للعراق"، (تجمع الشراكة الوطنية).

3- شعارات تخص فئة عمرية محددة، ويلغي الفئات العمرية الأخرى في المجتمع، على الرغم من تأكيده على الفئة العمرية المنتجة والمعمل عليها في البناء، إلا انه لا يتصف بالشمولية المجتمعية، مثلا: الشباب قادمون (ائتلاف الأحرار)، ونحو قطاع خاص فعال، استثمار طاقات الشباب"، (دولة القانون). والشباب قادة المستقبل (تجمع شباب الغد).

4- شعارات تمجد شخصية المرشح الكيان: لقد كان هذا النمط هو السمة الطاغية

في الشعارات. "الإصلاح هدفنا"، (تحالف الإصلاح الوطني الجعفري). إن هذا الكيان لم يكن شعارهم يمجّد الكيان، بل إن اسم الكيان أضيف إليه لقب أمين العام الكيان، الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري، ونحن البديل (قائمة التحالف المدني الديمقراطي)، وكذلك رفع شعار للقائمة نفسها والذي يمجّد شخصية الكيان وهو "مبادئنا ثابتة قبل وبعد 2003⁽²⁹⁾.

رغم الشعارات التي رفعتها الكتل السياسية غير أنها لم تحقق شيء يذكر منها، وهذا ما أدى إلى يأخذ دور عكسي على المجتمع الأمر، الذي أدى إلى عزوف البعض في الخروج إلى الانتخابات.

ثانياً: دور النخب في إعداد الخطط التنموية

الدور النخبوي الذي تقوم به النخبة هو إعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات من أجل تقويم التنمية وتقديمها، إلا أن هذه النخبة ممكن أن تتأثر بعدة عوامل تساهم في ضعف عملها وقصورهم.

ساهمت النخبة الحاكمة في وضع ورسم الخطط الخاصة بالتنمية بعد رفع الحظر عن تصدير النفط في 2003، إذ طبقت الحكومة خطتين للتنمية الاقتصادية للفترة 2010-2017، وأعلن مجلس الوزراء العراقي حديثاً عن الخطة الخمسية الثالثة للفترة 2018-2022. وتسعى الحكومة إلى إقرار ما يعرف بالخطة التنموية العشرية 2030، تتمثل محاور الخطة الجديدة بالحكم الرشيد وإعادة إعمار المحافظات والتخفيف من الفقر والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والصحة والسياحة، وصولاً إلى معدل نمو اقتصادي نسبته 7 في المئة سنوياً وتوفير فرص عمل مستدامة. وكذلك زيادة القدرة الإنتاجية لقطاع النفط إلى 6.5 مليون برميل يومياً. وتهدف الخطة أيضاً إلى زيادة الشراكة مع القطاع الخاص ودعوته إلى المساهمة بنسبة قد تتجاوز 40 في المئة من إجمالي استثمارات الخطة لخمس سنوات⁽³⁰⁾.

رغم ذلك لا يوجد تنظيمات سياسية في العراق استطاعت أن تنتزع المكتسبات

من النظام العراقي السابق، مثل التنظيمات السياسية الكردية، لذلك فإن تلك التنظيمات لم يكن يهيمها تغيير النظام بالكامل بقدر اهتمامها بانتزاع التنازلات منه لتحقيق خطط مرسومة هدفها أن يكون الكرد قادرين على الاستقلال⁽³¹⁾.

من خلال ما تقدم، يتضح أن الدور التنموي للنخب السياسية كان ضعيف، إذ أن حملاتهم الانتخابية لم تكن بالمستوى المطلوب من خلال تحقيق برامجهم الانتخابية أو العمل على تحقيقها، لذا كانت الحملات الانتخابية شعارات تنموية غير متحققة، أما عملهم في الخطط التنموية، فقد كانت خطط التنمية في العراق فقيرة وتقتصر على سنوات بسيطة، وبعد انتهاء الحكومة المنتخب من الممكن أن تكون خطط التنمية متعارضة مع خطط مرحلية بسيطة أخرى.

خاتمة:

الدور التنموي للنخبة السياسية وفقاً لما تقدم يتحدد بناء على الأوضاع السائدة في المجتمع الذي توجد فيه هذه النخبة، ويكون محكومة بخصوصيات المجتمع، ومن ثم التقاليد لسياسية السائدة فيه، التي إما أن تفعل هذا الدور في دعم عملية التنمية، أو تحجمه في إطار محدود، وهذا يتوقف على مدى النضج السياسي للنخبة ذاتها ومن ثم جماهيرها، التي تدعم أو تعرقل هذا الدور، وإدراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من تحديات وأزمات قد تعرقل مسيرتها أو تنصيبها بالشلل، ويمكن دور النخبة هنا في تهيئة الأحوال العامة للدولة من مختلف النواحي وبناء البيئة الصحية للتنمية السياسية، وتهيئة الأرضية المناسبة للشروع في هذه العملية، وتجاوز أية أزمات تعترض طريقها.

- الاستنتاجات:

- النخب السياسية في العراق أعادت نفسها في الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 من خلال التوافق.

- النخب السياسية كان لها دوراً ضعيفاً في عملية التنمية.



- لم تكن إرادة التنمية السياسية موجودة بقدر عملية المحاصصة متوفرة.
- ساهم شكل النظام السياسي والديمقراطية التوافقية أن تؤدي إلى تمرير الكثير من القوانين المهمة بسلة واحدة.

- النخب السياسية تتحمل المسؤولية الكبيرة لانتشال البلد وأخذه إلى بر الأمان.

- المقترحات:

- اختيار النخب السياسية بعناية فائقة من خلال وضع شروط معينة (كالتصافها بالحكمة، المرونة، الولاء الوطني)

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مع إلغاء فقرة دوران القوى السياسية ذاتها في المناصب نفسها.

- على القيادات السياسية أن تعي أنها في خدمة الشعب والصالح العام لا أن الشعب هو في خدمتها.

الهوامش والمراجع:

- (1)- تشارلز كندل برجر، أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، ترجمة: إيمان عطية، 2021، ص 5.
- (2)- جمال حلاوة، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، عمان، 2010، ص 23.
- (3)- شهدان عادل الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 13.
- (4)- احمد زايد، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 40-41.
- (5)- خالد كاظم أبو دوح، النخب الاجتماعية في مصر، دار النخبة، مصر، 2016، ص 28.
- (6)- ينظر: مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الزوية: جامعة السابع من أبريل، 2007، ص 188.
- (7)- محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، عدد 4، 2009، ص 144-145.
- (8)- نضال محمد العضيلة، تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط، دار وردة الأردنية، عمان، 2010، ص 86.
- (9)- حسن موسى الشفيعي، النضج السياسي والحوار الوطني، صحيفة الأيام، العدد 8684 الجمعة 18 يناير 2013 الموافق 6 ربيع الأول 1434.



(10)- محمد صادق جراد، فوبيا المعارضة وغياب النضج السياسي، صحيفة الصباح، بغداد، الأربعاء 19 حزيران 2019 الرابط:

<https://alsabaah.iq/10248/A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A>

- (11)- محمد شطب عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 144-145.
- (12)- علي كنعان، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 56.
- (13)- عمر فرحان، مصدر سبق ذكره، ص 178.
- (14)- عمر فرحان، المصدر نفسه، ص 180.
- (15)- عقراء رياض وسيف حيدر، طبيعة النظام السياسي العراقي وأثره على الوحدة الوطنية وفق دستور 2005، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، عدد 40، 2020، ص 517.
- (16)- عقراء رياض وسيف حيدر، المصدر السابق، ص 518.
- (17)- ان بولينج، قياس الصحة: عرض لمقاييس جودة الحياة، ترجمة: حسين حشمت، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص 272.
- (18)- محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 94.
- (19)- فراس عبد الكريم، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، عدد 62، 2020، ص 156.
- (20)- علي سفيح، آلية صنع السياسة العامة في النظام السياسي البرلماني (دراسة حالة العراق بعد 2003)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 131.
- (21)- محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص 389.
- (22)- مؤيد جبار سليم، دور النخب السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، 2018، ص 21.
- (23)- يُنظر: فائق محمد رزاق، دور النخب في الاعتدال السياسي (النخب العراقية أمودجا)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 35-36، 2017، ص 855-859.
- (24)- سعد إبراهيم، النخب السياسية الحاكمة في العراق 1958-2014، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 301.
- (25)- خيرى عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2009، ص 59.
- (26)- ميثم غانم جبر، استفتاء انفصال إقليم كردستان- العراق بين القبول والرفض، واسط للعلوم الإنسانية، العدد 41، جامعة واسط، 2018، ص 613.
- (27)- بلقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية العراقية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، عدد 37-38، 2014، ص 70.



(28)- المصدر نفسه، ص 72-73.

(29)- بلقيس محمد جواد، المصدر السابق، ص 73.

(30)- ذكاء مخلص الخالدي، العراق: خطط التنمية الاقتصادية وتحولها مدخلا للنجاح، صحيفة الحياة اللندنية، منذ 24 أبريل 2018. الرابط:

<http://www.alhayat.com/article/4576622/%D8%B1%D8%A3%D98%A/%D8%A5%D9>

(31)- سعد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 264.